مجتمع

إشادة باعتماد تشاد أول قانون للجوء

أشادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتماد تشاد أول قانون للجوء، معتبرة أن هذا التشريع الجديد سيُعزّز حماية ما يقرب من 480 ألف لاجئ تستضيفهم البلاد، وسيوفر العناصر الأساسية لإدماجهم. واعتبرت أن هذا القانون سيجعل تشاد واحدة من أولى الدول في المنطقة التي تلتزم بالتعهد الذي قطعته خلال المنتدى العالمي للاجئين العام الماضي، بهدف تعزيز الحماية القانونية والجسدية للاجئين وطالبي اللجوء. وأكدت أن هذا القانون يتوافق مع المعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين لعام 1951. (قنا)

كورونا يمنع فنزويليين من قضاء العيد في ديارهم

حال إغلاق المعابر الحدودية دون عودة آلاف المهاجرين من فنزويلا المنكوبة اقتصادياً، والذين يعيشون في كولومبيا، إلى ديارهم في عيد الميلاد. وأعلنت الحكومة الكولومبية إغلاق المعابر الحدودية في مسعى لإبطاء تفشي عدوى فيروس كورونا. ولجأ بعض المصرّين على قضاء العطلة هذا العام مع عائلاتهم وفي ديارهم، إلى المهربين. وتقول ياكيلين تاماوري، وهي ممرضة غادرت فنزويلا قبل عامين، إنها لن تتمكن من العودة إلى وطنها، قائلة إن طفليها (10 و15 عاماً) لن يحصلا على هدايا أو ملابس جديدة هذا العام. (أسوشييتد برس)

حواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة (العربي الجديد)

الدمج مطلب ذوي الإعاقة

الكويت ـ **خالد الخالدي**

على الرغم من القوانين القائمة في الكويت، المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتوافر دعم حكومي كبير على المستوى القانوني والمالي لهذه الفئة، فإنّ معاناتهم من الثقافة المجتمعية المليئة بالتمييز ضدهم مستمرة، بالإضافة إلى عدم تفهم كثير من المسؤولين والموظفين الحكوميين تلك المعاناة، وهو ما يدفعهم إلى المطالبة على الدوام، بالدمج، كأساس لمجتمع يحترم التنوع، مع تيسير البيئة الملائمة لهم للتمكن من الوصول إلى الوظائف بمختلف مناصبها، بما فيها القيادية. يبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من الكويتيين وأبناء الكويتيات (وهم الفئة التي يشملها قانون الإعاقة) 52 ألفاً و641، بحسب إحصائية رسمية نشرتها الهيئة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في البلاد. ويعتبر قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت الذي يعرف بـ«قانون رقم 8 لسنة 2010» من أكثر القوانين تطوراً في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة على الأصعدة كافة، إذ توفر الدولة احتياجاتهم الطبية، بالإضافة إلى مميزات مالية ووظيفية، مع إعطائهم أولوية في الطلبات الإسكانية، إذ تكفل الدولة للمواطنين في الكويت السكن. ووفقاً للمادة الخامسة من القانون، فإنّ الحكومة «تتخذ جميع التدابير الإدارية الفعالة وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية».

مع ذلك، لا تبدو المواد مطبقة في المشهد السياسي والمدني، بحسب سعود الناصر، وهو شاب كويتي من الأشخاص المكفوفين، تخرّج بتفوق في اختصاص العلوم السياسية من جامعة «الكويت». يقول لـ«العربي الجديد»: «الحكومة والقائمون على الهيئة العامة لذوي الإعاقة يظنون أنّ حلّ مشاكل هذه الفئة هو في الأموال فقط، لذلك عند أي نقاش حول الحقوق المدنية للأشخاص ذوي الإعاقة وواجب تمكينهم وإعطائهم التمييز الإيجابي في بعض الوظائف والأعمال، نشهد على شخصيات قيادية في البلاد تقول إنّ الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمنح الشخص ذا الإعاقة المميزات المالية والخدماتية بهذا الحجم». يعلّق الناصر: «الأمر لا يتعلق بالأموال فحسب، بل بالوضع المعنوي للأشخاص ذوي الإعاقة ورغبة الحكومة فعلياً في دمجهم في المجتمع، وتحويلهم إلى شخصيات منتجة وفق ما يقول القانون نفسه الخاص بنا، ووفق ما نريد نحن... لكن، للأسف فالعقليات القديمة التي تظن المعاق عالة وشيئاً غير إنساني يجب التخلص منه عبر إعطائه أكبر قدر من الأموال وتوفير الخدمات له إبراءً للذمة». وعلى الرغم من تفوق الناصر في اختصاصه، لم يحصل على وظيفة مناسبة في السلك الدبلوماسي، واضطر إلى العمل في وزارة لا تمتّ إلى اختصاصه بصلة.

وبينما تعمل «لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة» في البرلمان الكويتي على تمرير قوانين وقرارات عدة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، فهذه اللجنة حصرت عملها في محاولة تحسين ظروفهم المادية، بحسب الناشطين.

يقول عامر العجمي، وهو شاب كويتي لديه إعاقة حركية، بعد تعرضه لحادث سيارة عام 2011، لـ«العربي الجديد» إنّ المعاناة لا تقتصر على الغياب عن الجانب المدني والسياسي فحسب، بل تمتد إلى التفاصيل الصغيرة التي يهملها مالكو المطاعم والمجمعات مثلاً، بالإضافة إلى الموظفين الحكوميين، بسبب عدم إرساء توعية رسمية مستمرة للشعب حول آليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشرح العجمي معاناته في دخول المطاعم والمجمعات والحدائق العامة وخروجه منها قائلاً: «الأمر يشبه الجحيم، فالحدائق العامة تعتبر أملاكاً حكومية تشرف الحكومة على بنائها وإدارتها، لكنّ كثيراً منها لا يوفر خدماته للأشخاص ذوي الإعاقة (التجهيز الهندسي والبيئي الملائم)، وخصوصاً مستخدمي الكراسي المتحركة مثلي... نحن ببساطة نُحرَم زيارة كثير من الأماكن في الكويت بسبب عجز الجهات الرسمية وعدم وعيها».

للمساهمة في صنع القرار

في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ترشح الناشط عيسى القلاف، وبينما لم يحقق الفوز، يقول لـ«العربي الجديد»: «المشاركة جاءت في ظل السعي إلى إشراك ذوي الإعاقة في المجال العام داخل الكويت، ومساهمتهم في صنع القرار السياسي وتوطينهم في المناصب القيادية داخل المراكز والهيئات الحكومية، وهو ما يقوم عليه الدستور الكويتي الذين ساوى بين الجميع».

مزاج

عام كورونا الطويل

يوسف حاج علي

كان عاماً طويلاً. لعلّه كان من أطول الأعوام التي مرّت علينا. وقد حمل الكثير من الأسباب التي أدّت إلى هذا «الاتهام»، يأتي انتشار الوباء في رأس قائمتها.
ربما كان الانتظار أصعب ما حمله كورونا، وليس خطر الموت الذي يهددنا به فحسب. انتظار الوباء ومساره، موجة تلو موجة. انتظار اللقاح، تجربة من بعد تجربة. انتظار الأرقام اليومية للمصابين والضحايا والناجين. انتظار أخبار الوكالات والعواجل. انتظار بيانات منظمة الصحة العالمية وتصريحات مسؤوليها. انتظار إعلانه وباء عالمياً والانتظار المرجو لإعلان السيطرة عليه. انتظار أخبار الأهل والأصدقاء المصابين. انتظار نجاتهم أو انتظار الأسوأ.
سجننا كورونا خلف قضبان زنازين متعددة. سجننا بداية تحت جسمنا الذي صرنا نخاف عليه من كل غريب. وسجننا في منازل كنا نستجمع أنفسنا فيها قبل الخروج إلى الدنيا ومواجهتها، فبتنا نهرب من الخارج إليها. سجننا في وحدتنا بعيداً عن البشر الآخرين. صرنا نخاف. كنا نخاف في السابق لكن اليوم صرنا نخاف أكثر. نخاف على أنفسنا ومنها.
نخاف من الآخرين وعليهم. نخاف من كل المساحات التي كانت ملاذاً لنا من يوميات رتيبة نعيشها بلا حماس. مساحات ظننا أنها عادية في سلّم حياتنا، مثل النادي، والمقهى، والحديقة، وصالة السينما. ومساحات اجتماعية ثبت أنها ليست تفصيلاً عادياً، مثل لقاء الأصدقاء، وعيادة المرضى في المستشفى، وتقديم التهاني بزفاف، وحمل واجب العزاء للتخفيف من ألم قريب خسر عزيزاً.
غيّر كورونا عاداتنا اليومية وغيّر داخلنا إلى الأبد. أفقدنا التفاصيل التي لم نكن نلاحظ أهميتها وكانت محور يومياتنا. اختفت الابتسامات خلف كمامة، غابت المصافحات وراء المعقمات، وتهجّرت فناجين القهوة بين الناس.
باتت المساحات كلها، متفرقةً أو مجتمعة، ساحات خطر من ذلك الفيروس الخفي الذي يزيد من سرعة انتشاره كل يوم، وينتظر أن ينقض علينا، نحن الآدميين الذين مارسنا الأذى وارتكبنا الذنوب بحق الطبيعة وبحق أنفسنا.
لا تستهويني نظريات المؤامرة ولا تثير اهتمامي. لا أحب أفلام الخيال العلمي التي تخلق لنا وحوشاً وأشراراً يضافون إلى القائمة الطويلة التي لدينا. كورونا حقيقة. ليس وهماً ولا مؤامرة، ولو رفض البعض تصديق ذلك أو اختار السخرية من كل ما يتعلّق به.
بعد أيام نطوي صفحة عام ونفتح صفحة عام آخر جديد. عسى أن نطوي مع رزنامة العام الزائل الكثير من أوهامنا، ونقدّر الحياة أكثر.

انخفاض عدد التلاميذ المدخنين في الولايات المتحدة

من المعروف أنّ التدخين هو من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى أمراض خطيرة، على مستوى العالم ككلّ. وهي الآفة التي لطالما حذرت منها منظمة الصحة العالمية، ومعها هيئات الصحة الوطنية في جميع الدول. هذا الخطر يزداد في حالة الشباب، مع ما في التدخين من ضرر مباشر على صحتهم، كما ضرره الجانبي على مستويات مختلفة، منها ما يمكن أن يرتبط بتحصيلهم العلمي وتركيزهم في الدراسة وقدراتهم البدنية. كذلك، تشير دراسة أخيرة من الولايات المتحدة إلى أنّ البدء في التدخين غالباً ما يكون في مرحلتي المراهقة والشباب. وعلى هذا الأساس تجري السلطات مسحاً سنوياً شاملاً لرصد مستويات التدخين في المدارس الأميركية بالذات، وقد سجل المسح لهذا العام مفاجأة إيجابية، إذ أظهرت النتائج انخفاضاً ملحوظاً في عدد المدخنين، بالمقارنة مع العام الماضي.
وتقول الدراسة التي أعدّتها «المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها» إنّ العام 2020 أظهر أنّ 23,6 في المائة من تلاميذ الولايات المتحدة في المدارس الثانوية، أي ما يعادل 3 ملايين و650 ألفاً، هم من المدخنين، كما أنّ 6,7 في المائة من تلاميذ المدارس الإعدادية، أي نحو 800 ألف هم من المدخنين. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم الولايات الأميركية تمنع بيع التبغ لمن هم دون الثامنة عشرة، بل إنّ بعض الولايات تمنع بيع التبغ لمن هم دون الحادية والعشرين.
السؤال الأساسي للمسح الشامل الخاص بالدراسة، هو عما إذا كان التلميذ قد دخن أيّاً من منتجات التبغ في الأيام الثلاثين السابقة لمشاركته في الاستطلاع. وبالرغم من هذه الأرقام الكبيرة، فإنّ هناك انخفاضاً كبيراً بين 2019 و2020 على مستوى استهلاك تلاميذ الثانوية والإعدادية للتبغ. وقد انخفض هذا الاستهلاك بين تلاميذ الثانوية من 31,2 في المائة إلى 23,6 في المائة، ومن 12,5 في المائة إلى 6,7 في المائة بين تلاميذ الإعدادية.
وفي المجمل، انخفض عدد التلاميذ المدخنين من 6 ملايين و200 ألف تلميذ مدخن تقريباً عام 2019، إلى 4 ملايين و470 ألف تلميذ مدخن تقريباً خلال العام الجاري، وهو انخفاض كبير يصل إلى نحو مليون و730 ألف تلميذ.
وفي هذا الإطار، تبدو خطوات التوعية التي تجريها وزارة الصحة الأميركية ومعها هيئات الصحة التابعة للولايات وكذلك الهيئات التعليمية مفيدة، فيما تطالب الدراسة ببذل مزيد من الجهود المشتركة للمحافظة على هذا التقدم، وصولاً إلى منع استهلاك المراهقين جميع أشكال التبغ في البلاد لاحقاً.
(عصام سحمراني)

تحقيق

لا يبدو ان اللاجئين السوريين سيتجاوبون مع دعوات النظام لعود تهم إلى مناطقهم. واحد ابرز الاسباب هو عدم الثقة بنوايا النظام، بالإضافة إلى غياب البنى التحتية والخدمات والامان. ويتوقع هؤلاء استمرارا للنهج المتبع مع المعارضين

عودة مستحيلة

السوريون يشككون بنوايا النظام

ريان محمد

مع عقد النظام السوري مؤتمراً دولياً لعودة اللاجئين السوريين (إلى مناطقهم) في 11 و12 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أعلن محافظ ريف دمشق السابق علاء إبراهيم، وهو زوج ابنة خالة رئيس النظام بشار الأسد، والذي أقيل عقب تصريحاته، بداية الشهر الجاري، أن عودة اللاجئين تحتاج إلى رأسمال كبير. كما أنّ العائدين لن يرجعوا إلى مناطقهم مباشرة، بل إلى وحدات تجمع عدة، مثل الوحدات في حرجلة وعدرا (وهي مخيمات استخدمت في وقت سابق للخارجين من مناطق التسويات في دمشق وريفها)، إلى حين انتهاء المحافظة من تجهيز البنى التحتية لمناطقهم بشكل كامل، معرباً عن أمله في أن يحقق المؤتمر دعماً مادياً للإسهام في إعادة البنى التحتية إلى «المناطق التي دمرها الإرهاب».

ويسعى النظام السوري إلى تسويق نفسه كصاحب حل لأزمة اللاجئين السوريين، على الرغم من أنه عاجز عن تأمين الاحتياجات الرئيسية لمن بقي من سوريين في مناطق سيطرته. ويتنظر مئات الآلاف، منذ أكثر من عامين، العودة إلى المناطق التي فرض عليها سيطرته بدعم روسي في دمشق وريف دمشق وحمص وحلب وغيرها من المناطق، بحجة عدم توفر البنى التحتية.

ولم يفوت الأسد الفرصة، خلال افتتاحه المؤتمر، ورغم غياب الدول الفاعلة في قضية اللاجئين، ليربط ما بين اللاجئين وكلفة عودتهم ومحاربة الإرهاب، قائلاً عبر الشاشة: «نواجه اليوم قضية مركبة من ثلاثة عناصر مترابطة؛ ملايين اللاجئين الراغبين في العودة، ومئات الملليارات هي كلفة البنى التحتية المدمرة والتي بنيت خلال عقود، وإرهاب ما زال يعبث في بعض المناطق».

دعوات النظام هذه أثارت سخرية عبد الرحمن خ.، المهجر من ريف دمشق. يقول لـ«العربي الجديد»: «النظام هو من هجرنا من خلال تدمير منازلنا وجعل مناطقنا غير صالحة للسكن، ثم فصلنا من وظائفنا، وحولنا إلى محاكم الإرهاب، فقط لأننا طالبنا بحقوقنا، وهذه هي النقطة الرئيسية قبل المنزل والعمل». ويسأل: «لماذا قد نفكر بالعودة؟ من السذاجة الاعتقاد بأن غالبية اللاجئين خرجوا بحثاً عن منزل أو عمل»، موضحاً أن الناس خرجت لأنها فقدت الأمان، وقد هددت بالاعتقال والتغييب لأن أراءها لا تتوافق مع النظام، أو لأنها تعارض هيمنة النظام على الدولة».

من جهته، يقول مجدي فهد (30 عاماً) أنه «يتوجب على النظام العمل على إقناع الشباب البقاء في البلاد، هم الذين يحلمون باللجوء إلى إحدى الدول الأوروبية أو كندا أو استراليا». يضيف: «أعرف أشخاصاً يعيشون في مناطق آمنة، باعوا أملاكهم بعشرات الملايين، وتوجهوا إلى إحدى دول اللجوء للعيش فيها بأمان. في سورية، لا أحد يعيش بأمان بغض النظر عن المال. وهناك من ينتظر انتهاء أزمة تفشي وباء كورونا لاستئناف محاولات السفر».

إلى ذلك، يقول الناشط الإعلامي في محافظة درعا عقبة زوراني، لـ «العربي الجديد»، إن «الغالبية الساحقة من اللاجئين لا يمكن أن تصدق أو يكون لديها ثقة بتلك الدعوات، في حين قد يعود بعض اللاجئين البسطاء من لبنان، وغالبيتهم من النساء والأطفال، بسبب الفقر وغياب المساعدات».

ويسأل: «إلى أين سيعود اللاجئون؟ النظام ليس لديه أي من مقومات الحياة الكريمة، عدا عن القبضة الأمنية والترهيب والنيل من كل من يناهض النظام، منتهكاً حتى القوانين السورية التي وضعها على قياسه ولحماية نفسه». مشيراً إلى مشاركته في الحملة الواسعة الرافضة للعودة عقب مؤتمر اللاجئين الذي عقده النظام. يضيف أن «السوريين يعلمون ماذا يحدث في درعا وريف دمشق من انتهاكات وأعمال انتقامية بحق المدنيين الذي ما زالوا في تلك المناطق، فقط لأنهم خرجوا يطالبون بالحرية والكرامة خلال السنوات الماضية، وكيف أن الأجهزة الأمنية ضربت بعرض الحائط ما سمي بالتسوية وراحت تعتقل المدنيين وتغتال الشخصيات الفاعلة اجتماعياً، غير الموالية لها».

ويرى أن «هناك عوامل أخرى تمنع عودة اللاجئين، وهي الصراعات العشائرية، التي يعمل النظام على تغذيتها. وهناك جرائم قتل وانتهاكات وقعت ولم تُحل بسبب عدم وجود قضاء فاعل. واليوم، هناك مجرمين التحقوا بالفروع الأمنية ما أعطاهم غطاء أمنياً لأفعالهم غير القانونية، الأمر الذي يثير مشاكل مجتمعية كبيرة».

من جهته، يقول مدير الشبكة «السورية لحقوق الإنسان» فضل عبد الغني، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إن «هذه الدعوات أتت نتيجة أوامر روسية، علماً أن النظام لا يرغب بعودة اللاجئين أو حتى النازحين. فكيف يرغب في عودتهم وهو من هجرهم؟ واليوم، يقوم بممارسات تدفع إلى تهجير من بقي من السوريين، ويعرقل عودة اللاجئين». ويرى أن «هدف روسيا من وراء تلك الدعوات هو ممارسة ضغوط على أحزاب ودول أوروبية لديها حساسية من قضية اللاجئين، أي فرض عليها القبول بالنظام والتفاوض معه، في مقابل تخليصها من اللاجئين. كما قد يكون اللاجئون ورقة ضغط من خلال المفاوضات السياسية لتخفيف العقوبات والمساومة على ملفات أخرى».

ويسأل: «لماذا نطلب من اللاجئين في دول الغرب العودة، ولدينا أكثر من مليوني نازح في شمال غرب سورية لم يستطع النظام إقناعهم بالعودة إلى مناطقهم التي يسيطر عليها؟ أكثر من ذلك، فإنه يسمح بالنهب المنظم للمناطق السكنية لتعقيد عودتهم، وقد وثقنا العديد من الانتهاكات بحق من عادوا من اعتقال واختفاء قسري، ونحن على يقين بأنهم يتعرضون للتعذيب، ومن ثم يتم تجنيدهم قسراً ضمن قواته».

ويؤكد عبد الغني أن «المناطق التي دمرها النظام وهجر أهلها رغم سيطرته عليها منذ سنوات، ما زالت مدمرة ولا يسعى حتى إلى تأهيلها بشكل جدي، فهو يريد أن يدمّر ويحمل المجتمع الدولي كلفة إعادة إعمارها». لافتاً إلى أن من أهم عقبات عودة اللاجئين هي بقاء الأجهزة القمعية بذات الأدوات والعقلية.

من جهته، يرى المحلل الاستراتيجي فايز الأسمر أن «عودة اللاجئين مرتبطة بزوال سبب لجوئهم وهو النظام»، متسائلاً: «كيف سيعودون إلى مناطقهم المدمرة وخطر الاعتقال والتغييب قائم؟ النظام اليوم غير قادر على تقديم الخدمات لحاضنته فكيف لملايين اللاجئين؟». ويقول إن «النظام والروس يريدون إعادتهم قبل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها العام المقبل لكسب أصواتهم تحت التهديد، إضافة إلى إعادة الإعمار».

بدوره، يقول وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، عبد الحكيم المصري، لـ «العربي الجديد»: «النظام يحاول الادعاء بأن سورية أصبحت بيئة آمنة تمهيداً لمحاولة إجراء الانتخابات. إلا أن زيف هذه الادعاءات يسقط في ظل وجود المعتقلين في سجونه، والاستمرار في سياسة الاعتقال بشكل شبه يومي».

وحول جدية النظام بالعمل على إعادة اللاجئين، يقول إن «النظام لا يكترث لعودة اللاجئين، وما يعنيه هو إيهام المجتمع الدولي بأنه مستعد لاستقبالهم. لكن كان هذا بالتزامن مع وجود أزمات معيشية خانقة عدة، منها أزمة نقص الخبز والوقود والمازوت والغاز. وفي الوقت الحالي، هناك معلومات عن توقف الشركات الروسية عن توريد القمح نتيجة عدم توفر سيولة للدفع». ويرى أن «النظام يحاول تحريك ملف إعادة الإعمار في ظل انهياره الاقتصادي، إلا أن هذا الملف مرتبط بالعامل الأمني وعودة اللاجئين من خلال وجود بيئة آمنة ومحايدة، والأمر يحتاج إلى حل سياسي بحسب القرار الأممي رقم 2254».

ويلفت إلى أن «السوريين الموالين للنظام يتمنون الخلاص والخروج من سورية من جراء تدهور الوضع الاقتصادي»، لافتاً إلى أن «النظام يستثمر على ثلاثة مسارات؛ الأول هو الحصول على تمويل لإعادة الإعمار، والثاني هو محاولة خداع المجتمع الدولي بأن في سورية بيئة آمنة لإجراء انتخابات، وأخيراً العمل على تعطيل الحل السياسي وحوار جنيف الدستوري».

يشار إلى أنه طبقاً لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصادرة خلال الشهر الجاري، بلغ عدد اللاجئين 5,556,417، يتمركز العدد الأكبر منهم في تركيا، بإجمالي 3,576,344 لاجئاً، في حين بلغ العدد في لبنان نحو 915 ألف لاجئ، ونحو 655 ألفاً في الأردن. وتشير تقارير إعلامية إلى وجود أعداد أكبر من السوريين خارج بلادهم إلا أنهم غير مسجلين كلاجئين.

في أحد مخيمات ريف إدلب على مقربة من الحدود التركية (أحمد الأطرش/ فرانس برس)

5,556,417
عدد اللاجئين السوريين بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعظمهم في تركيا.

لاجئون باقون في الخارج

دعوات النظام السوري لعودة اللاجئين إلى مناطقهم لا تبدو مقنعة بالنسبة لكثيرين. وعدا عن ذلك، يرفض هؤلاء العيش تحت سلطة النظام الحالي

عبد الله البشير

«سورية لم تتوقف عن دعوة أبنائها إلى العودة، خصوصاً بعد عودة الأمن والاستقرار إلى بلدهم». هذا ما قاله مُعاون وزير الخارجية والمغتربين في حكومة النظام السوري أيمن سوسان، خلال المؤتمر الذي عقد في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي في العاصمة دمشق، تحت مسمى «عودة اللاجئين».

عودةً لم تعد خياراً بالنسبة للكثير من السوريين الذين أجبرتهم قذائف النظام السوري وقنابل الطائرات الروسية على مغادرة مناطقهم هرباً مما يصفونه بالجحيم. ويرى هؤلاء أن كلّ دعوات النظام وترحيبه باللاجئين ما هي إلّا إدعاءات كاذبة تهدف إلى كسب المزيد من الأموال في إطار إعادة توطين اللاجئين وإعادة إعمار بيوتهم.

إيمان إسماعيل، وهي لاجئة سورية تُقيم في مدينة ديار بكر التركية، تسأل في حديثها لـ «العربي الجديد»: «كيف يمكن العودة إلى بلد يموت فيه الإنسان وهو يحاول الحصول على ربطة الخبز ويقف في طابور طويل أمام الفرن؟ هذا إذا تجاهلنا مئات الآلاف ممن قتلوا داخل المعتقلات ودفنوا تحت ركام منازلهم».

تتابع إسماعيل: «كوني أمّا لثلاثة أطفال، أسعى إلى تأمين مستقبل جيد لهم. لذلك، لا يمكن أن أعود إلى سورية في الوقت الراهن بعدما تحولت إلى خراب، ليس فيها مياه أو كهرباء أو اتصالات. كما أن الأمان شبه معدوم، وكل ما نسمعه عن عودة اللاجئين مجرّد كذب لا أكثر. النظام يدعو إلى عودة اللاجئين. في المقابل، يرغم من يحاول العودة على دفع مائة دولار، في وقت تتراوح كلفة جواز السفر السوري ما بين 400 و800 دولار، وهذا تناقض عجيب».

وتشير إسماعيل إلى أن العودة إلى مناطق سيطرة النظام السوري هي انتحار في الوقت الحالي، مشيرة إلى أن من حاصر المدن وقصفها وأجبر الناس على مغادرتها لن يعامل العائدين إليها باحترام وإنسانية، وسيكون هؤلاء ضحايا لخداعه لا أكثر.

من جهته، يؤكد أحمد معراوي المقيم في مدينة غازي عنتاب في جنوب تركيا، لـ «العربي الجديد»، أن النظام نهب مدينة معرة النعمان ودمر منازلها، وارتكبت مليشياته الفظائع فيها، لافتاً إلى أن العودة إليها في ظل سيطرة نظام الأسد أمر مستحيل. ويوضح أنه لا يمكنه الذهاب إلى الموت سيراً على قدميه؛ «فمن دمر وقتل وسلب ونهب لن يقبل بعودة آمنة لأهالي مدينة معرة النعمان»، لافتاً إلى أنه لن يعود إلا في حال «وجود قوات حفظ سلام تضمن حياة الناس وتمنع قوات النظام من التعرّض إليهم واعتقالهم وتعذيبهم حتى الموت».

أسباب عدة تمنع اللاجئين السوريّين من العودة إلى مناطقهم، منها الخوف من الاعتقال أو التصفية، فضلاً عن الحالة المعيشية الصعبة في مناطق سيطرة النظام في ظل تسلّط المليشيات وانعدام الأمن. في هذا الإطار، يقول فايز محمد (42 عاماً) لـ «العربي الجديد»، إن «مشاهد كثيرة ما زالت عالقة في ذهني، منها المرة الأولى التي قصفت فيها الطائرات الحربية مدينتين في ريف حمص الشمالي قرابة الساعة السابعة والنصف صباحاً. كان دوي الانفجارات مرعباً. غطت سحابة من الغبار المدينة في وقت مزقت القنابل أجساد الضحايا إلى أشلاء».

يتابع محمد: «هذا المشهد وغيره من المشاهد ما زالت عالقة في ذهني، الأمر الذي يذكّرني دائماً بحقد النظام السوري ووحشيته بحق الإنسان. هذه الوحشية التي يحاول إخفاءها تحت كذبه المفضوح». ويسأل: «كيف يطلب منا كلاجئين العودة وهو من أخرجنا من بيوتنا؟ أخرجنا بينما كان الرعب والموت يلحقان بنا على الدوام».

يُقيم محمد في إقليم هاتاي جنوب تركيا منذ نحو 5 أعوام. لم يفكر بالعودة مطلقاً طالما أن النظام السوري ما زال موجوداً، مؤكداً أنه لا عودة إلّا بعد سقوط النظام وبالتالي تحقّق الأمان. من جهته، يقول أكرم العبدو، اللاجئ من حمص إلى مدينة الريحانية التركية، إن الوضع المعيشي صعب قليلاً حيث يقيم في تركيا. مع ذلك، يوضح لـ «العربي الجديد» أنه من غير الممكن العودة إلى سورية في الوضع الراهن، في ظل الأزمات التي تعصف بها، منها الخبز والمياه والكهرباء وغيرها. ويزداد إصراره على عدم العودة حين يتذكر بيته الذي قُصف بقنابل الطائرات في ريف حمص الشمالي. يُتابع أن «مجرد بقاء النظام في الحكم أمر كارثي، وبالتالي لن يكون هناك أمان ولن يردعه شيء عن الاعتقال والتعذيب والتغييب في السجون». أما اللاجئ غيث علي، الذي يعيش في مدينة غازي عنتاب التركية، فيؤكد أنه لا عودة إلى البلاد في ظل بقاء رئيس النظام السوري بشار الأسد في السلطة. يتابع: «ناديا برحيله فلم يفعل. رحلنا نحن وبقي يطاردنا بإعلامه وسفاراته».

يحاولون الوصول إلى أوروبا (عارف هودافردي باماك/ الأناضول)

على الحدود التركية اليونانية (راك كايا/ Getty)

إحسان أحمد آدم: سودانيّة تكرّس حق اختيار الفتاة شريكَ حياتها

أثارت فتاة سودانية جدلاً في البلاد بين مؤيّد ومعارض، حين دافعت عن حقها في اختيار شريكَ حياتها، من خلال إقدامها على الزواج من دون موافقة اسرتها. جدل دفع مشرعين إلى المطالبة بتعديل القوانين

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

نشرت فتاة تُدعى إحسان أحمد آدم فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، نفت فيه ما زعمته أسرتها عن تعرّضها للخطف، معلنة أنها تركت منزل عائلتها بمحض إرادتها، بعدما رفضت (العائلة) زواجها من الشاب الذي اختارته. وأعلنت أنها مارست حقها وعقدت قرانها مع الرجل الذي اختارته في المحكمة، مستنكرة تدخّل العائلات في خيارات الفتيات. كذلك دعت الفتيات إلى التمرّد والإصرار على الزواج بمن يرغبن. كذلك، استشهدت بآيات قرآنية وأحاديث نبوية للتأكيد على صحّة خيارها وموقفها، مؤكدة كذلك أن الإسلام يبيح ذلك وفقاً لمذهب الإمام أبو حنيفة النعمان.

وبعد انتشار الفيديو، انقسم الشارع السوداني بين مؤيد ومعارض. عدّ البعض خيار الفتاة تمرّداً على التقاليد والأعراف والتعاليم الدينية، في وقت دشّنت إحسان حملة على صفحتها في «فيسبوك» للفت أنظار العالم إلى قضيتها، ونشرت صوراً لها مع زوجها للمرة الأولى.

والد إحسان أحمد آدم عبد الله خرج بدوره إلى العلن للرد على ما أثارته ابنته، وأصرّ على رواية اختطافها وإجبارها على تسجيل فيديو كما يحدث مع بقية المخطوفين والأسرى، في الوقت نفسه، أعلن الوالد تبرؤه من ابنته لإقدامها على الزواج من دون موافقته مع التمسك بحق أولياء الأمور في الموافقة على زواج بناتهم كشرط أساسي، التزاماً بتعاليم الدين الإسلامي. وحمّل المسؤولية في كل ما حدث لابنته للمفاهيم الخاطئة لتطبيعة الحكم المدني الجديد في البلاد، وخصوصاً مع اصطدام تلك المفاهيم بالقيم الدينية، ليجد هو الآخر دعماً وتأييداً من الشارع السوداني. في هذا السياق، تعرب مشاعر موسى، وهي فتاة عشرينية، عن تأييدها لشجاعة إحسان وكل فتاة تصر على حقها كإنسانة في اختيار شريك حياتها، من دون تدخل من شخص قريب أو بعيد. وتقول لـ «العربي الجديد» إنه لا يحق للمجتمع والعالم الافتراضي التدخل في خصوصية الزوجين بتلك الطريقة السافرة. أما مزدلفة دكام، فتنتقد تجاوز إحسان أو أي فتاة أخرى للعادات والتقاليد والأعراف السودانية التي تنظر إلى الزواج كرابط بين أسرتين وقبيلتين ومجتمعين وليس شخصين فقط، ما يؤكد أهمية موافقة الأسرة. في المقابل، تقول الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة إحسان فقيري إن القانون والدستور وموائيق الأمم المتحدة وحقوق المواطنة وحتى الدين الإسلامي والأديان السماوية الأخرى تعطي المرأة الحق في تزويج نفسها طالما بلغت سنّ الثامنة عشرة، وأنها وحدها المسؤولة عن قراراتها وخياراتها، مشيرة، في حديثها لـ «العربي الجديد»، إلى أن أي اعتراض لخيارات الفتيات يصنّف كعنف ضد المرأة.

ويشيد فقيري بشجاعة الفتاة إحسان أحمد آدم، وظهورها المباشر على وسائل التواصل الاجتماعي للدفاع عن حقها وحق الفتيات الأخريات في اختيار الزوج. وتؤكد فقيري أن العادات والتقاليد الضارة في السودان يمكن تجاوزها مستقبلاً بمزيد من الوعي والتثقيف لمناهضتها ومناهضة ختان الفتيات وزواج القاصرات، مشددة في الوقت نفسه على أهمية التماسك المجتمعي من خلال الزواج، من دون الإخلال بمبدأ حرية الزوجين في الاختيار في الوقت نفسه. من جهتها، تتحدّث الصحافية سهير عبد الرحيم عن رفض مبدأ إجبار الأسرة الفتاة على الزواج من شخص لا ترغب فيه، على أن تلتزم بعدم الزواج من دون موافقة والديها لأهميتهما في حياة كل شخص، وتؤكد على حاجة أي امرأة لأسرتها حتى بعد زواجها، خصوصاً في حال الطلاق، أو توفي الزوج، الأمر الذي يضع الزوجة أمام مواجهة صعبة مع ظروف الحياة القاسية.

وتوضح عبد الرحيم لـ «العربي الجديد» أن المرأة التي تتزوج بمفردها وبعيداً عن والدها ووالدتها، وهما أكثر الناس معرفة بمصلحتها، ستفقد ثقة حتى الشخص الذي تزوجته، لأنه سيدرك أنها تخلت عن أقرب الناس إليها، وربما يأتي يوم تتخلى فيه عنه، مشيرة إلى أن الذين يشجعون الفتاة على مواقفها مطلقين شعارات حقوق المرأة، تناسوا أن حقوق الوالدين تعلو على كل الحقوق. إلى ذلك، يقول المحامي أبو بكر عبد الرازق إنه يجب تعديل القوانين السودانية وإعطاء الولاية الكاملة للمرأة لتزويج نفسها، وعدم ترك المجال للأسرة للاعتراض، مشيراً إلى أن التشريعات في ما مضى كانت تعطي المرأة هذا الحق، إلا أن الحروب القبلية التي اشتعلت نتيجة زواج فتيات بعيداً عن عائلاتهن، دفع المشرعون إلى إعطاء الولاية للأب. يتابع أن قانون الأحوال الشخصية في عام 1991 أعاد الولاية للمرأة مرة أخرى، لكنه منح الوالد حق الاعتراض على الزوج لعدم الكفاءة. وعدم الكفاءة بموجب القانون، يرتبط بالدين والأخلاق، مؤكداً أنه من الصعب على أي والد إثبات عدم الكفاءة في المحاكم.

ويشدد في حديثه لـ «العربي الجديد» على أهمية تعديل القانون، لتكون المرأة صاحبة القرار في زواجها، وتكريس الحرية والحوار بين الأبناء والآباء داخل العائلات، ما يساهم في الحفاظ على تماسك العائلة والمجتمع.

تحمل لافتة تعلن فيها رفض اضطهاد النساء (أشرف شلتاني/ فرانس برس)

أستراليا

ميلاد «أونلاين»
كورونا يسرق البهجة المعتادة

هذا العام، كان عيد الميلاد مختلفاً تماماً. الزينة التي تملأ الشوارع والمحال التجارية تنقصها حركة الناس. الكثير من الأسواق والمطاعم اضطرت إلى الإغلاق، في وقت فرضت دول عدة حجراً صحياً على السكان. وسعياً للحد من احتمال ارتفاع نسبة تفشي فيروس كورونا خلال هذه الفترة، والتي عادة ما تكثر فيها التجمعات بين الأهل والأصدقاء، اتخذت دول عدة مجموعة من الإجراءات والقيود. في أستراليا، طالبت السلطات سكان مدينة سيدني بالحد من الحركة في عطلة عيد الميلاد مع تطبيقها إجراءات إغلاق في بعض الأماكن، وقصر تجمعات الاحتفال على عشرة أشخاص في الأماكن المغلقة، علماً أن سيدني، وهي أكثر مدن أستراليا كثافة سكانية، معزولة فعلياً عن بقية أرجاء البلاد.

وفي ألمانيا، كانت المستشارة أنجيلا ميركل قد طلبت من المواطنين تجنب زيارة الأهل في عيد الميلاد وتبادل التهاني عبر مكالمات الفيديو. أما في إيطاليا، فكان للمواطنين الحق في مغادرة منازلهم للمشاركة في وجبة عائلية محدودة، في ظل إجراءات إغلاق صارمة.

وعاشت بريطانيا ظروفاً صعبة وقيوداً صارمة، وخصوصاً بعد رصد سلالة جديدة أخرى من فيروس كورونا. رغم ذلك، يبقى لهذه الفترة خصوصيتها. وبعد مرور نحو عام على تعايش الناس مع الفيروس، تحايلوا مجدداً على هذا الواقع، ساعين إلى عيش أجواء العيد رغم كل القيود. وربما لم يكن خيار التواصل عبر الفيديو سيئاً للغاية.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس، Getty)

روسيا

كندا

فرنسا

قبرص

البرتغال

الهند